

öKJ

القرار رقم (IZJ-2021-1356)

الصادر في الدعوى رقم (Z-2020-14304)

لجنة الفصل الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة جدة

المفاتيح:

ربط زكي - بتعديل الإقرار الزكي - محاسبة المكلف تقديرياً - إعادة الربط استناداً إلى البيانات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية.

الملخص:

طالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكوي التقديرى لعام ٢٠١٥م، ذلك أن الهيئة أنها قامت بتعديل الإقرار الزكوي للمؤسسة ... بناء على القوائم المالية الموجودة باسم شركة، علما بأن هذه الشركة كيان مستقل تماما عن المؤسسة اعتبارا من ٠٦/٠٤/٢٠١٤م - أجابت الهيئة أن المكلف كان يحاسب على أساس إقرار تقديرى ثم تبين للهيئة أن المكلف لديه قوائم مالية مودعة بنظام قوائم وبعد الاطلاع والدراسة قامت الهيئة بإعادة الربط استناداً إلى البيانات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية التي تم إيداعها في نظام قوائم - ثبت للدائرة أن هناك خلط في احتساب الوعاء الزكوي بين شركة ... ومؤسسة ... لدى المدعي عليها، وعليه يتبين صحة اعتراف المدعي وإلغاء اجراء الهيئة منعاً للثني في الزكاة ولقيام المدعي عليها بارتكاب خطأ مادى يتمثل في الخلط بين القوائم المالية لشركة ذات مسؤولية محدودة مع مؤسسة تجارية - مؤدى ذلك: قبول اعتراف المدعي - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٢١/٨) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٤٣٨/٦ وتاريخ ١٤٣٨هـ.

الواقع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على سماحة وفضله ورحمته وبرحمته، وبرحمته:

إنه في يوم الأحد الموافق: ٢١/١٠/٢٠٢١م عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في محافظة جدة، المنصوص عليها في المادة (٦٧) من نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٥٣) وتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ، وتعديلاته، والمُشكلة بموجب الأمر الملكي رقم: (٦٥٤٧٤) وتاريخ: ١٤٣٩/١٢/٢٣هـ، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل؛ وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه وبتاريخ: ٢٥/٤/٢٠٢١م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن ... (هوية وطنية رقم) بصفته وكيلًا للمدعي (هوية وطنية رقم ...), مالك... (سجل تجاري رقم ...) بموجب وكالة رقم (...). تقدم باعتراضه على الربط الزكوي التقديرى لعام ٢٠١٥م الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ذلك أن الهيئة أنها قامت بتعديل الإقرار الزكوي للمؤسسة... بناء على القوائم المالية الموجودة باسم شركة سجل رقم (...). علمًا بأن هذه الشركة كان مستقل تماماً عن المؤسسة اعتباراً من ٦/٠٥/٢٠١٤م . على إثر ذلك قامت الهيئة بإعادة الربط فربطت عليه بأسلوب الحسابات النظامية بعدما ربطت عليه بأسلوب الربط التقديرى لعام ٢٠١٥م.

وبعرض لائحة الدعوى على المُدّعى عليها، أجاب: أن المكلف كان يحاسب على أساس إقرار تقديرى ثم تبين للهيئة أن المكلف لديه قوائم مالية مودعة بنظام قوائم وبعد الاطلاع والدراسة قامت الهيئة بإعادة الربط استناداً إلى البيانات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية التي تم إيداعها في نظام قوائم.

وفي يوم الأحد الموافق: ٢١/١٠/٢٠٢١م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، وحضر ممثل المدعيه ... ذو الهوية الوطنية رقم: (...) بموجب وكالة رقم (...), وحضر ممثل المُدّعى عليها ... ذو الهوية الوطنية رقم: (...). بتقديمه الصادر عن وكيل محافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك للشؤون القانونية برقم: (...) وتاريخ: ٤/٦/١٤٤٢هـ، وبسؤال طرفي الدعوى عما يودان إضافته، اكتفي بما تم تقديمه سابقاً. وعليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة تمهيداً لإصدار القرار فيها.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) وتاريخ ١٤٣٧/٠٣/١٤هـ، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٢٠٢٣) الصادرة بتاريخ ١٤٣٨/٦/٠١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١٥٣) وتاريخ ١٤٢٥/١٠/١٥هـ وتعديلاته، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٣٥/٦/١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ. والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كان المدعي يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة

والضريبة والجمارك في شأن الربط الزكي التقديرى لعام ٢٠١٥م، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الضريبية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، وحيث قدمت الدعوى من ذي صفة، خلال المدة المقررة نظاماً، مما يتبع معه لدى الدائرة قبول الدعوى من الناحية الشكلية.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل الدائرة للأوراق والمستندات التي تضمنها ملف الدعوى، وما أبداه أطرافها من طلبات ودفاع ودفع، فقد تبين للدائرة أن الخلاف يكمن في إصدار المدعي عليها الربط الزكي التقديرى لعام ٢٠١٥م، حيث يعترض المدعي على إجراء المدعي عليها بالربط تقديرياً ويطالب بإلغاء الربط، فيما دفعت المدعي عليها بصحة قرارها. وحيث نصت المادة (٢١) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الفقرة (٨) أنه: «يحق للهيئة اجراء الربط أو تعديله في أي وقت دون التقيد بمدة في الحالات التالية منها: إذا تبين أن الاقرار يحتوي على معلومات غير صحيحة». «وبناء على ما تقدم وبعد الاطلاع على المستندات المقدمة من الطرفين، يتضح أن هناك خلط في احتساب وبناء الوعاء الزكي بين شركة ومؤسسة لدى المدعي عليها، ويتضح اختلاف الرقم المميز للمكلف شركة وفي الشهادة الصادرة من فرع جهة رقم (...) عام ٢٠١٦م وشهادة الربط في عام ٢٠١٩م برقم (...), وعليه يتبين صحة اعتراض المدعي وإلغاء اجراء الهيئة منعاً للثني في الزكاة ولقيام المدعي عليها بارتكاب خطأ مادي يتمثل في الخلط بين القوائم المالية لشركة ذات مسؤولية محدودة مع مؤسسة تجارية، وعليه رأت الدائرة قبول اعتراض المدعي على الربط التقديرى الزكي لعام ٢٠١٥م.

القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- قبول اعتراض المدعي (هوية وطنية رقم ...)، على الربط التقديرى الزكي لعام ٢٠١٥م.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار عن طريق الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للجان الزكوية والضريبة والجماركية، ولطرفى الدعوى طلب استئنافه حسب النظام خلال (٣٠) يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم تقديم الاعتراض.

وصل الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.